

بن محفوظ، هيكل (تونس)

بيان المؤهلات

وثيقة مقدمة عملاً بالفقرة 7 من القرار ICC-ASP/3/Res.6، بصيغتها المعدلة بقرارات لاحقة، دعماً لترشيح البروفيسور هيكل بن محفوظ المقترح للانتخاب في منصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية.

تهدى وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، وتشرف بموافاتها بهذه الوثيقة لدعم ترشيح السيد هيكل بن محفوظ كمرشح للانتخابات كقاض في المحكمة الجنائية الدولية، التي ستعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 7 إلى 17 ديسمبر 2020.

والدكتور هيكل بن محفوظ مواطن تونسي الجنسية. وهو أستاذ القانون الدولي العام بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس (جامعة قرطاج) ومدير مركز البحوث للقانون الدولي والأوروبي والعلاقات المغاربية الأوروبية في الكلية ذاتها.

المرشح مؤهل علمياً ومهنيًا للوفاء بمعايير المادة 36 (3) (أ) من النظام الأساسي، ولاسيما صفاته الأخلاقية العالية ونزاهته، ومؤهلاته القانونية وخبراته الأكاديمية في المجالات ذات العلاقة باختصاص المحكمة الجنائية الدولية والمشهود له بها في جميع أنحاء المنطقة، وخبرته أيضاً في مجالات متعددة الاختصاص، ولعمله الهام في مجال القانون الإنساني وحقوق الإنسان وإدراكه كذلك أهمية التنوع الثقافي ومعرفته بأشكال التفاعل بين الأنظمة القانونية المقارنة.

السيد بن محفوظ حاصل على درجة الدكتوراه في القانون الدولي الإنساني من جامعة قرطاج. تميزت أطروحته للدكتوراه حول "حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح"، والتي تمت مناقشتها في عام 2005، بالتحصل على أعلى درجات الشرف واقتُرحت لجائزة التميز في الدكتوراه ونشرها.

بدأ حياته المهنية في عام 1996 كمدرس مساعد ثم تم قبوله كأستاذ مساعد (2006). في عام 2009، تم قبوله في المناظرة الوطنية للأساتذة المحاضرين (المشاركين) في القانون العام. وهو حالياً أستاذ جامعي كامل الدرجة (منذ عام 2014). شغل منصب رئيس قسم القانون العام والمشرف على برنامج شهادة الماجستير في القانون الانجلوسكسوني.

تتميز أعماله ودراساته وبحوثه العلمية بأهميتها من حيث المواضيع المختارة والمنهجية المتبعة وبالجمود العلمية العالية أيضاً، ولها صلة أساساً بمجالات اختصاص المحكمة وخاصة بمجال القانون الدولي الإنساني ودراسات السلام والأمن الدوليين. غالباً ما يتم الاستشهاد بمنشوراته في الأبحاث المتعلقة بمجال ولاية القضاء الدولي، كما يستأنس بها أهل الخبرة والاختصاص في أعمالهم ودراساتهم، ولاسيما من بين القضاة والمحامين وصناع قرار في تونس والخارج. ويُعد الكتاب الذي نشره في ديسمبر 2011 حول: "البيئة والقانون الإنساني والقانون الدولي"، مرجعاً هاماً اعتمده تقرير لجنة القانون الدولي (ILC) حول حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة.

قام السيد بن محفوظ بالإشراف والمشاركة في العديد من المشاريع البحثية حول العديد من الموضوعات المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي، وجرائم الحرب وطرق تتبعها والمعاقبة عليها، والجرائم ضد الإنسانية، وجريمة الإبادة الجماعية وجريمة العدوان. لقد قدم إسهامات في تطوير المعرفة حول القضايا المتعلقة بالمسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الدولية وسبل اتخاذ التدابير الوطنية لمنع الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني. يتابع عن كتب الفقه وفقه القضاء الدولي والمقارن في المجالات ذات الصلة ويساهم في نشر وتطوير التشريعات الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب.

ولقد كتب بشكل مكثف وله منشورات ومشاركات في المناقشات بشأن مسؤولية الجهات الفاعلة من غير الدول في النزاعات المسلحة غير الدولية. وقد نشر أعمالاً وأشرف على تأطير بحوث وأطروحات دكتوراه حول حماية الأقليات، ومحكمة الأفعال الإرهابية كجرائم حرب و/ أو جرائم ضد الإنسانية، والطرق التي من شأنها أن توفر إمكانيات لجبر الأضرار الناتجة عن الجرائم التي يرتكبها المقاتلون الأجانب. وهو متحدث منتظم في الملتقيات والندوات الوطنية والدولية التي يتم تنظيمها حول موضوعات تتعلق باختصاص المحكمة الجنائية الدولية في جميع أنحاء العالم.

بالإضافة إلى ذلك، فهو له تجربة في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط (MENA) في مجال عمليات السلام المحلية وحماية المدنيين. وهو يتمتع بخبرة عملية في تصميم عمليات السلام وكيفية ربط ذلك بإنشاء أنظمة عدالة مستدامة في دول ما بعد الصراع.

كما واجه كمختص في القانون الدولي قضايا التداخل بين النظم القانونية والتجارب المختلفة. لقد تعلم من الحوار القانوني مع أهل الخبرة والاختصاص المنتمين إلى تجارب قانونية مختلفة كيفية مساعدة الناس على بناء نظام أفضل لحكم القانون والمساءلة بما يفي بالمعايير المطلوبة لهيئات وصكوك القانون الدولي.

وبهذه الصفة، يشارك بشكل متزايد في دعم عمليات إصلاح قطاع الأمن (SSR)، لاسيما مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والعالمية (الأمم المتحدة، لجنة الصليب الأحمر الدولية، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية). وهو يساعد على وضع الإطار المفاهيمي لتصميم اتفاقات السلام والتفاوض بشأنها، ويقدم المشورة الفنية لبناء قدرات السلطات الوطنية (الشرطة أو الجيش أو القضاء) لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب (اليمن وليبيا، العراق، تونس). ويشمل عمله مراجعة وصياغة الوثائق القانونية والتشريعات لحماية ضحايا الاتجار بالبشر المعرضين للخطر، مثل المهاجرين (ليبيا).

للدكتور بن محفوظ خبرة مهنية تمتد لأكثر من 23 عامًا، قام خلالها بتدريس المواد التالية بشكل خاص: القانون الإنساني الدولي، القانون الجنائي الدولي، نظام العقوبات في القانون الدولي، المؤسسات الدولية، مقدمة إلى مدخل لدراسة أنظمة القانون الانجلوسكسوني. وهو يشغل أيضًا منصب كرسى القانون الدستوري. تعكس مسيرته العلمية والأكاديمية ديناميكية علمية، وتنوع فكري وانفتاح على الثقافات والأنظمة القانونية المختلفة، وهو مهتم بالتفكير حول القضايا الحالية للقانون الدولي الإنساني، وخاصة تلك المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

علاوة على ذلك، فإن السيد بن محفوظ مارس مهنة المحاماة وله تجربة عملية كمحام منذ عام 1996. وقد مارس المحاماة الجنائية في مختلف أطوارها، وقدم المشورة والمساعدة للنساء والأطفال الذين كانوا ضحية للعنف المنزلي و/ أو الانتهاكات. يواصل تقديم

المشورة للمنظمات وهيئات الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والتحدث أمام الهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية.

وهو يجيد اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية، ويدرس وينشر باللغات الثلاث.

استنادا الى كفاءته العالية وسجلاته المهنية المتميزة وخبرته في مجالات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وتركيزه على حقوق الضحايا والحاجة إلى حماية الأشخاص المستضعفين، بالإضافة إلى ممارسته القانونية في أنظمة العدالة الجنائية، يتم ترشيح السيد هيكل بن محفوظ من قبل حكومة الجمهورية التونسية لانتخاب القضاة في القائمة "ب" لأغراض الفقرة 5 من المادة 36 من النظام الأساسي ويتم ترشيحه وفقاً لإجراءات ترشيح المرشحين لعضوية محكمة العدل الدولية على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للمحكمة.

ويأتي ترشيح الدكتور هيكل بن محفوظ لانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية من منطلق تمسك الجمهورية التونسية بمبادئ المحاكمة العادلة وبالقيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان الكونية السامية، التي هي من أسس دستورها الجديد لسنة 2014 وامتدادا كذلك لانضمامها لاتفاقية روما مباشرة بعد الانتقال الديمقراطي بتونس سنة 2011.

في تعبيره عن رغبته في الترشح للانتخاب كقاضٍ في المحكمة الجنائية الدولية، تعهد السيد بن محفوظ رسمياً بالتفرغ للعمل استجابة لمقتضيات العمل بالمحكمة. هذا وتجدر الإشارة أن وضعه كأستاذ جامعي يسمح له بالاستفادة من التسريح اللازم طوال مدة ولايته. والمرشح هو على استعداد لتقديم جميع المعلومات الإضافية لدعم هذا الترشيح والاستجابة إلى كل الخطوات والإجراءات والمشاركة في كل الاجتماعات والفعاليات المبرمجة لهذا الغرض.

وتغتنم وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية هذه الفرصة لتعرب لأمانة جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية عن فائق الاحترام.